# المشهد السياسي- الحزبي

أنطوان شلحت

**تحت المجهر**

■ حكومة إسرائيلية جديدة يتناوب على رئاستها نفتالي بينيت ويائير لبيد ■ تستند الحكومة الجديدة إلى قاعدة برلمانية ضيّقة وشديدة الاختلاف ■ يمثّل بينيت أحد أطياف التيار الصهيوني الديني ويرفض تمامًا إقامة دولة فلسطينية ■ حزب عربي إسلامي في ائتلاف حكومي ذي أغلبية يمينية ■ يقود نتنياهو معسكر المعارضة ويستمر في زعامة الليكود ■ تراجع ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الإسرائيلية.

في جلسة التصويت على ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٢ في الكنيست، يوم ٤ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

# الملخص التنفيذي

بعد ١٢ عامًا على حكم الليكود بزعامة نتنياهو، وعامين من جولات انتخابية غير حاسمة، ينجح تحالف من ثمانية أحزاب مختلفة أيديولوجيًا وسياسيًا في تشكيل الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ في حزيران ٢٠٢١.

تُعد الحكومة الإسرائيلية الجديدة، التي يتناوب على رئاستها نفتالي بينيت (٢٠٢١-٢٠٢٣) ويائير لبيد (٢٠٢٣-٢٠٢٥) حكومة هشّة، وقابلة للسقوط عند أول محك سياسي حقيقي، حسب أهم التقديرات الإسرائيلية.

يقدّم رئيس الحكومة نفتالي بينيت نفسه «على اليمين» من نتنياهو، لكنّه يجد نفسه يحذو حذو نتنياهو فيما يخصّ الملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية.

لأول مرة ينضم حزب عربي،[1] وهو القائمة العربية الموحدة، إلى ائتلاف حكومي، دون أن يحظى بحقيبة وزارية. جاء الانضمام وفق اتفاقيات ائتلافية (مع حزب «يوجد مستقبل») التي يمكن اعتبار بعض أجزائها صعبة التطبيق في ظل تنكّر حزب «يمينا» صاحب حق الفيتو لها.

انتهاء عهد نتنياهو لا يُعني انتهاء فرص عودته مستقبلاً إلى أي تشكيل حكومي قد يكون على رأسه. لكن تنحيته عن المشهد السياسي في العام ٢٠٢١ ستترك آثارًا مهمة على الاصطفافات الداخلية في حزب الليكود، وعلى التحالفات الما- بين- يمينية في الخارطة السياسية الإسرائيلية.

ثقة الجمهورين اليهودي والعربي بمؤسسات الدولة الإدارية، والسياسية والأمنية، في تراجع حادّ مقارنةً مع العام ٢٠٢٠.

# مقدّمة

لا شكّ في أن أهم حدث في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢١ يتمثّل في تمكُّن تحالف مناهض لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو من وضع حدّ لهذا الحكم الذي استمر مدّة ١٢ عامًا متتالية (٢٠٠٩– ٢٠٢١)، وتمكّنه من إقامة حكومة ائتلافية من ثمانية أحزاب يتناوب على رئاستها نفتالي بينيت، رئيس حزب "يمينا"، ويائير لبيد، رئيس حزب "يوجد مستقبل"، بحيث يترأسها الأول في العامين الأولين.

يتمثل أهم حدث في المشهد السياسي والحزبي الإسرائيلي خلال العام ٢٠٢١ في تمكُّن تحالف مناهض لاستمرار حكم بنيامين نتنياهو من وضع حدّ لهذا الحكم الذي استمر مدّة ١٢ عامًا متتالية (٢٠٠٩- ٢٠٢١).

كنا أشرنا في مثل هذا الفصل من تقرير مدار الاستراتيجي السابق (تقرير مدار الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠)، إلى أن نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وكانت الرابعة خلال أقل من عامين، أظهرت أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم نتنياهو، وفي الوقت نفسه، ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكم هذا الأخير. وعلى الرغم من ذلك، كان هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية التي سبقت تلك الانتخابات، وهذان الحزبان هما "يمينا" برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة (قائمة الحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي) برئاسة عضو الكنيست منصور عباس. لا بد من التأكيد أن أيًّا منهما لن ينكث وعوده لناخبيه إذا ما قرّر السير مع نتنياهو، أو قرّر الانضمام إلى خصومه، وأنه فقط في هذه الحالة الأخيرة يمكن أن تنجح فرصة تأليف حكومة يبقى الليكود (بزعامة نتنياهو) خارجها.

أظهرت نتائج الانتخابات العامة للكنيست الـ ٢٤ التي جرت يوم ٢٣ آذار ٢٠٢١، وكانت الرابعة خلال أقل من عامين، أنه ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المؤيد لاستمرار حكم نتنياهو، وفي الوقت نفسه، ليست هناك أغلبية لحكومة يؤلّفها معسكر الأحزاب المناهض لاستمرار حكم هذا الأخير.

كان هناك حزبان فقط لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة الانتخابية التي سبقت تلك الانتخابات، وهذان الحزبان هما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة (قائمة الحركة الإسلامية- الجناح الجنوبي) برئاسة عضو الكنيست منصور عباس.

لعلّ أكثر توصيف أطلقته الصحافة الإسرائيلية على هذه الحكومة هو "التغيير"، ويعود السبب في استخدام هذا التوصيف إلى وجود قاسم مشترك يجمع أحزاب هذه الحكومة يتمثّل في "إرادة إسقاط نتنياهو"، بموازاة شبه إجماع من جانب هذه الصحافة على أن الائتلاف الحكومي غريب عجيب نتجت عنه حكومة هشّة.

حتى لحظة كتابة هذه السطور (أوائل آذار ٢٠٢٢) ما زال العديد من المحللين يتوقعون أن فرص بقاء حكومة بينيت– لبيد حتى حلول موعد تسلّم يائير لبيد منصب رئيس الحكومة من نفتالي بينيت وفقًا لاتفاقية التناوب في آب ٢٠٢٣، ستكون ضئيلة في أحسن الأحوال. كما رأى معظم المحللين أن هذه الحكومة ستحاول التركيز على ما وُصف بأنه "إعادة اللحمة" إلى المجتمع الإسرائيلي، وإعادة الاعتبار إلى جهاز القضاء، وتمرير الميزانية العامة للدولة، لكنها ستواجه تحديات كبيرة على خلفية الخلافات الحادّة بين مركباتها بشأن مسائل كثيرة، منها الاقتصاد، والحقوق الاجتماعية، وعلاقة الدين بالدولة، والمسألة الفلسطينية وقضية ضم أراضي الضفة الغربية. بحسب كثير من المحللين، فإن الشيء الوحيد الذي بإمكانه منع الحكومة من السقوط هو الدافع المشترك لدى الأحزاب الائتلافية في منع نتنياهو من العودة إلى سدّة الحكم. بيد أن بوادر الوصول إلى صفقة بين نتنياهو والنيابة العامة، بموجبها يتنحّى نتنياهو نهائيًا عن الحياة السياسية مقابل إسقاط بنود أساسية من التهم الموجهة إليه، قد يعني أن نتنياهو لن يكون رئيس حكومة مستقبلاً، أو زعيمًا لليكود، الأمر الذي ستترتّب عليه إعادة اصطفاف سياسي/ حزبي قد تترك آثارها بشكل مباشر على الائتلاف الحكومي الحالي.

**ما زال العديد من المحللين يتوقعون أن فرص بقاء حكومة بينيت- لبيد حتى حلول موعد تسلّم الأخير منصب رئيس الحكومة من نفتالي بينيت وفقًا لاتفاقية التناوب في آب ٢٠٢٣، ستكون ضئيلة في أحسن الأحوال.**

سيتوقف هذا الفصل عند خلفيات إقامة الحكومة الإسرائيلية الجديدة، وبرامجها، واحتمالات بقائها، وعند خطوطها العريضة، وسيقدّم موجزًا لما اتسم به حكم نتنياهو خلال أعوامه الـ ١٢، وسيتطرّق إلى أبرز مواقف الرأي العام في إسرائيل من هذه الحكومة ومن آخر التطورات المرتبطة بالمشهد الحزبي.

## ١. إقامة حكومة تناوب بين نفتالي بينيت ويائير لبيد

بعد صدور نتائج انتخابات الكنيست الـ ٢٤ في آذار ٢٠٢١، كلّف رئيس الدولة الإسرائيلية في ذلك الوقت رؤوفين ريفلين، رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو تأليفَ الحكومة بعد حصول حزب الليكود الذي يتزعمه على أكبر عدد من مقاعد الكنيست، أي ٣٠ مقعدًا من أصل ١٢٠.[٢]

حاول نتنياهو تأليف حكومة ائتلافية تستند إلى معسكر اليمين المؤيد له، الذي يشمل إلى جانب الليكود حزبي اليهود الحريديم (المتشددون دينيًا) والبالغ ٥٢ مقعدًا، بالإضافة إلى حزب "يمينا" وله ٧ مقاعد، والقائمة العربية الموحدة (الحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي) ولها ٤ مقاعد. وقد وافق كل من "يمينا" والقائمة العربية الموحدة على الانضمام إلى ائتلاف نتنياهو الحكومي غير أن حزب الصهيونية الدينية، وله ٧ أعضاء،[٣] رفض المشاركة في حكومة تستند إلى دعم قائمة عربية. ومارس نتنياهو ضغوطًا كبيرة على قيادة هذا الحزب لتغيير موقفها، من ضمنها ترتيب اجتماع بين رئيس القائمة

العربية الموحدة، منصور عباس، والحاخام حاييم دروكمان، أحد أبرز الحاخامين المتطرفين، لحثّه على إقناع قيادة حزب الصهيونية الدينية بقبول المشاركة في ائتلاف حكومي يقوده نتنياهو وتشارك هذه القائمة فيه، أو دعمه من خارج الائتلاف الحكومي، غير أن دروكمان رفض ذلك، وأعلن تأييده موقف قيادة حزب الصهيونية الدينية الرافض للمشاركة في حكومة تستند إلى دعم قائمة عربية. وعلى أثر فشل نتنياهو في تأليف الحكومة، انتقل تكليف إقامة الحكومة إلى يائير لبيد، زعيم حزب "يوجد مستقبل"، وهو الحزب الثاني في الكنيست الـ ٢٤، وله ١٧ مقعدًا. حاول نتنياهو بشتّى الطرق إفشال مهمة لبيد، بما في ذلك تصعيد الاعتداءات الإسرائيلية في القدس الشرقية المحتلة، خاصة في المسجد الأقصى وفي حيّ الشيخ جراح. وأشير في عدد من التحليلات الإسرائيلية بهذا الشأن، إلى أنه على الرغم من أن الصواريخ الأولى التي أطلقتها حركة "حماس" تضامنًا مع الهبّة الفلسطينية في أيار ٢٠٢١ كانت تحذيرية، ولم تُلحق أضرارًا فادحة، وكان بإمكان إسرائيل استيعابها أو الرد عليها بما يتناسب معها، فإن نتنياهو انتهز هذه الفرصة لشنّ حرب على قطاع غزة، استمرت ١١ يومًا. تزامنًا مع ذلك، شن نتنياهو حملة تحريض واسعة على حزب "يمينا" ورئيسه بينيت، وعلى مجمل المعسكر المناهض له، محاولاً نزع الشرعية عنه لإقامة حكومة بديلة.

> نجح لبيد في تأليف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ على أساس التناوب في رئاستها مع بينيت، وقد منحها الكنيست ثقته بأغلبية ضئيلة يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١. وأيّد الحكومة الجديدة ٦٠ عضو كنيست وعارضها ٥٩ عضوًا، وامتنع عضو الكنيست سعيد الخرومي، من القائمة العربية الموحدة عن التصويت.

لكن لبيد نجح في تأليف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ على أساس التناوب في رئاستها مع بينيت، وقد منحها الكنيست ثقته بأغلبية ضئيلة يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١. وأيّد الحكومة الجديدة ٦٠ عضو كنيست وعارضها ٥٩ عضوًا، وامتنع عضو الكنيست سعيد الخرومي، من القائمة العربية الموحدة عن التصويت. وأدّى بينيت ووزراء الحكومة اليمين الدستورية في الكنيست بعد أن حصل الائتلاف الحكومي الجديد على الثقة. قبل ذلك ألقى نفتالي بينيت خطابًا تعهّد فيه أن تمثّل حكومته، التي وصفها بأنها "حكومة وحدة وطنية"، إسرائيل برمتها، وشدّد على أن إسرائيل لن تسمح لإيران بامتلاك سلاح نووي، وأنه يرفض العودة إلى الاتفاق النووي مع طهران.

عرض بينيت الخطوط العريضة للحكومة الجديدة، فأشار إلى أنها ستضمن المصالح الوطنية في مناطق "ج" [في الضفة الغربية]، وستعمل على إحضار عدد أكبر من المناقصات إلى هناك بعد أعوام كثيرة من الإهمال. وتحدث عن المجتمع العربي ومشاركة القائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس في الحكومة قائلًا: سنفتح صفحة جديدة في علاقات دولة إسرائيل بمواطنيها العرب، مُشيرًا إلى أن الفضل في ذلك يعود إلى رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو الذي فتح الطريق أمام ذلك بعد سلسلة من اللقاءات مع عباس الذي مدّ له يده، واعتبر بينيت أن هذه خطوة صحيحة.[٤]

وضع بينيت كسابقه "التهديد الإيراني" والمتمثل بـ "المشروع النووي الإيراني" على رأس التهديدات التي تتعامل معها إسرائيل. وبرأيه فإن الشرق الأوسط لم يستفِق بعد من الاتفاق الأول الذي زوّد إيران بملايين الدولارات وقدم لها الشرعية [وُقّع في العام ٢٠١٥]، وإن استئناف العمل بهذا الاتفاق سيضفي الشرعية على أحد أكثر الأنظمة المظلمة والعنيفة في العالم. شكر بينيت الرئيس الأميركي جو بايدن على موقفه الحازم إلى جانب إسرائيل خلال عملية "حارس الأسوار"- بحسب التسمية الإسرائيلية- التي شنها الجيش الإسرائيلي على قطاع غزة في أيار ٢٠٢١، وعلى التزامه الطويل حيال إسرائيل. وأضاف: "إننا نقدّر جدًا الدعم المستقر للولايات المتحدة. إن حكومتنا ستبذل جهودًا عميقة لتحسين العلاقات بأصدقائنا في كلا الحزبين الأميركيين. وفي حال اندلاع خلافات سنديرها من منطلق الثقة الأساسية والاحترام المتبادل".[٥]

قوطع خطاب بينيت بصراخ وهتافات من جانب أعضاء الكنيست من أحزاب الليكود والصهيونية الدينية والحريديم وصفته بأنه كاذب وغدّار. وقبل التصويت على الثقة بالحكومة الجديدة انتخب الكنيست رئيسًا جديدًا له، إذ اختير عضو الكنيست ميكي ليفي من حزب "يوجد مستقبل" لهذا المنصب خلفًا لياريف ليفين من الليكود. وأيد انتخاب ليفي ٦٧ عضو كنيست، بينما صوّت ٥٢ عضوًا لمصلحة يعقوب مرغي من حزب شاس، وامتنع عضو كنيست واحد عن التصويت.[٦]

شنّ رئيس الحكومة الإسرائيلية المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو، في سياق الخطاب الذي ألقاه في الكنيست خلال جلسة التصويت على منح الحكومة الجديدة الثقة، هجومًا حادًا على رئيس الحكومة الجديد نفتالي بينيت، وأشار إلى أن إيران تحتفل اليوم بهذه الحكومة لأن المسؤولين في طهران يعلمون أن هناك حكومة ضعيفة في إسرائيل. وتطرّق نتنياهو إلى إعلان بينيت في خطابه أنه سيعارض الاتفاق النووي مع إيران فقال: "لم يعد سرًا أن الولايات المتحدة ستعود إلى الاتفاق النووي الخطر. لقد سمعت بينيت وصرت قلقًا أكثر كونه دائمًا يتصرّف عكس ما يقول ولا توجد لديه المكانة والقدرة الدولية ولا توجد حكومة تتيح له إمكانية معارضة حقيقية لهذا الاتفاق والولايات المتحدة." وأضاف نتنياهو: "على رئيس الحكومة أن يكون قادرًا على القول لا للرئيس الأميركي بشأن مواضيع خطرة بالنسبة إلى إسرائيل. فمن سيفعل ذلك؟ بينيت؟ أم يائير لبيد؟".[٧]

أشار نتنياهو إلى أنه بانتقاله إلى صفوف المعارضة سيواصل رسالة حياته الكبيرة وهي تحويل إسرائيل إلى دولة عظمى، وأكد أنه في كل المهمات التي شغلها طيلة حياته عمل ليلاً ونهاراً من أجل هذه الغاية. وعرض نتنياهو الإنجازات التي حققها لدولة إسرائيل، فقال: "حوّلنا إسرائيل إلى دولة عظمى، وقمنا بذلك من موقف الصمود الذي أوصلنا إلى تحقيق إنجازات عظيمة. أحضرنا ملايين اللقاحات [ضد جائحة فيروس كورونا] التي ساهمت بخروج إسرائيل من الأزمة سريعًا. كما أن إسرائيل أصبحت

أشار نتنياهو إلى أنه بانتقاله إلى صفوف المعارضة سيواصل رسالة حياته الكبيرة، وهي تحويل إسرائيل إلى دولة عظمى، وأكد أنه في كل المهمات التي شغلها طيلة حياته عمل ليلًا ونهارًا من أجل هذه الغاية.

واحدة من أكبر اقتصادات العالم. قمنا بتقليص الفجوات وخفضنا معايير عدم المساواة، واجهنا إيران بإصرار حتى أننا اضطررنا أحيانًا إلى مواجهتها وحدنا، وهذا الإصرار أثّر في دول عربية كثيرة رأت فينا ذراع حمايةٍ إقليمية. أبرمنا سلامًا مع الإمارات العربية المتحدة والبحرين والمغرب. كما تم الاعتراف بالسيادة الإسرائيلية في القدس وهضبة الجولان وطوّرنا علاقات خاصة مع روسيا ورئيسها".[٨]

وأضاف نتنياهو إن إسرائيل تحولت في عهده إلى "إمبراطورية ساييبر"، كما عرض "إنجازاته الأمنية" بدءًا من بناء الجدار الحدودي مع مصر، والعائق تحت الأرضي في منطقة الحدود مع قطاع غزة، وانتهاء باتباع سياسة أمنية أدت إلى خفض "العمليات التفجيرية" و"الهجمات الإرهابية"، وقال: "إذا قُدّر لنا أن نكون في المعارضة فسوف نفعل ذلك ورؤوسنا مرفوعة حتى نُسقط هذه الحكومة السيئة ونعود إلى قيادة البلد على طريقتنا، وسنعود قريبًا." واعتبر نتنياهو أن بينيت وحلفاءه يمثلون يمينًا مزيفًا، وأن الناس يعون ذلك جيدًا.[٩]

## ١.١ تشكيلة الحكومة الإسرائيلية

تتألف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ من ٢٧ وزيرًا وهي ثالث أكبر حكومة حتى الآن في تاريخ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتضم ١٠ وزراء ينتمون إلى ٣ أحزاب يمينية، هي: "يمينا" برئاسة نفتالي بينيت، و"أمل جديد" برئاسة غدعون ساعر، و"إسرائيل بيتنا" برئاسة أفيغدور ليبرمان، و١٤ وزيرًا ينتمون إلى حزبين من الوسط، هما: "يوجد مستقبل" برئاسة يائير لبيد، و"أزرق أبيض" برئاسة بيني غانتس، و٦ وزراء ينتمون إلى حزبين من "اليسار الصهيوني"، هما: "العمل" برئاسة ميراف ميخائيلي، و"ميرتس" برئاسة نيتسان هوروفيتس.

> تتألف الحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦ من ٢٧ وزيرًا وهي ثالث أكبر حكومة حتى الآن في تاريخ الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة.

| | |
|---|---|
| حزب «يمينا» | نفتالي بينيت– رئيس الحكومة مدة عامين، أييلت شاكيد– وزيرة الداخلية، متان كهانا– وزير الشؤون الدينية. |
| حزب "يوجد مستقبل" | يائير لبيد – رئيس الحكومة البديل ووزير الخارجية، ميراف كوهين– وزيرة المساواة الاجتماعية، يوئيل رزبوزوف – وزير السياحة، إليعازر شتيرن – وزير شؤون الاستخبارات، كارين إلهرار – وزيرة الطاقة، أورنا بربيباي – وزيرة الاقتصاد، مئير كوهين – وزير الشؤون الاجتماعية. |
| حزب "أمل جديد" | غدعون ساعر – وزير العدل، يفعات شاشا بيتون – وزيرة التربية والتعليم، يوعز هندل – وزير الاتصالات، زئيف إلكين – وزير البناء والإسكان بالإضافة إلى تسلمه أيضا وزارة شؤون القدس. |
| حزب "إسرائيل بيتنا" | أفيغدور ليبرمان – وزير المالية، عوديد فوريير – وزير الزراعة والمناطق القروية وتطوير النقب، حمد عمار – وزير في وزارة المالية. |

| | |
|---|---|
| حزب "أزرق أبيض" | بيني غانتس– وزير الدفاع، بنينا تمنو شطا – وزيرة الاستيعاب والهجرة، حيلي تروبر– وزير الثقافة والرياضة، أوريت فركش هكوهين – وزيرة العلوم. |
| حزب "العمل" | ميراف ميخائيلي – وزيرة المواصلات، عومر بارليف – وزير الأمن الداخلي، نحمان شاي – وزير شؤون الشتات. |
| حزب "ميرتس" | نيتسان هوروفيتس – وزير الصحة، تمار زندبرغ – وزيرة حماية البيئة، عيساوي فريج – وزير التعاون الإقليمي. |

## ١.٢ «يمينا» والصهيونية الدينية «الحاكمة»

بالعودة إلى ما ذكرناه سابقًا بشأن وجود حزبين لم ينتميا إلى أي معسكر طوال الحملة التي سبقت الانتخابات العامة الأخيرة، وهما «يمينا» برئاسة عضو الكنيست نفتالي بينيت، والقائمة العربية الموحدة برئاسة عضو الكنيست منصور عباس، لا بُدّ من الاشارة إلى أنه بالنسبة إلى «يمينا» كان يحمل سابقاً اسم «الصهيونية الدينية»، الذي يمكن القول إنه كان بمثابة تيار واحد متنوع المضمون ثم تلاشى وعلى أنقاضه تشكلت مجموعات اجتماعية مختلفة من تيارات الصهيونية الدينية، بحيث يمكن القول إن ما يفرّق بينها أكثر مما يوحّدها بكثير.

سبق أن توقفنا في التقارير السابقة عند التحوّلات التي خضع لها هذا التيار الذي تمثل أساسًا في الحزب القومي– الديني («المفدال»)، وكان في العقود الثلاثة الأولى لقيام إسرائيل أكثر اعتدالاً وبراغماتية منه اليوم، وقد تجلى ذلك في «تحالفه التاريخي» مع التيار المركزي في الصهيونية العلمانية، ممثلاً في حزب «مباي» ثم «المعراخ» (التجمع) و «العمل»، الذي استمر حتى العام ١٩٧٧، وبعد هذا العام (الذي شهد ما يعرف بـ «الانقلاب» الذي أطاح بالعماليين من السلطة ومهد لحقبة من سلطة حزب الليكود) اتجه التيار الصهيوني– الديني مدفوعًا بإيمانه الشديد بعقيدة «إسرائيل الكبرى» وبولائه لـ «توراة إسرائيل»، لا سيما في أعقاب صعود قيادات جديدة شابة إلى زعامته وزعامة حزبه (المفدال) تنتمي في غالبيتها لغلاة محافل المستوطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، إلى التحالف مع «اليمين القومي» حيث شارك حزب المفدال في جميع الحكومات التي شكلها حزب الليكود منذ ذلك الوقت.

لغاية منتصف السبعينيات كانت القضايا الدينية هي القضايا الأساسية لحزب الصهيونية الدينية وتياره، وبعد صراع شديد بين القيادة القديمة للحزب والقيادة الشابة المتأثرة بتعاليم الحاخام تسفي يهودا هكوهن كوك (الزعيم الروحي لحركة «غوش إيمونيم»، الذراع الاستيطانية للتيار الصهيوني– الديني) بدأ هذا التيار وحزبه يركزان على الاستيطان والتأكيد على عقيدة «أرض إسرائيل الكبرى». ومنذ ذلك الحين شهد التيار الصهيوني/ الديني الذي يتبعه معظم المستوطنين في الأراضي الفلسطينية المحتلة انشقاقات عدة على خلفية إثنية وأيديولوجية.

غير أن الصراع داخل هذا التيار، على الرغم من انسحاب حزبه (المفدال) من حكومة أريئيل شارون عقب إقرارها خطة الانفصال الأحادية الجانب عن قطاع غزة، استمر شديدًا تحت السطح تارة وفوقه تارة أخرى، بين جناحين رئيسين، هما: الجناح السياسي البراغماتي والجناح السياسي العقائدي المتطرف المسياني الذي رجحت كفته في نهاية المطاف في زعامة حزب «المفدال».

يمكن القول إن تيار الصهيونية/ الدينية كحال غيره من تيارات الصهيونية القومية والعلمانية، دخل في أزمة طويلة وعميقة مزدوجة، أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية بدأت بواكيرها منذ توقيع اتفاقيات أوسلو (١٩٩٣)، ثم انتقلت إلى طور أعلى من التفاقم عقب اغتيال رئيس الحكومة إسحق رابين في العام ١٩٩٥ (الذي تتلمذ ونشأ قاتله يغئال عمير في أحضان تيار الصهيونية/ الدينية ذاته)، واستفحلت منذ تنفيذ خطة الانفصال وإزالة المستوطنات من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، التي أحدثت شرخًا في صفوف المعسكر الصهيوني القومي عمومًا والتيار الصهيوني/ الديني على وجه الخصوص لما عنته واقعيًا وفعليًا من تحطم حلم «أرض إسرائيل الكاملة» وانكساره، وانتكاسة مجمل أيديولوجيا المعسكر الصهيوني القومي على اختلاف أطيافه وفروعه.

**جدول رقم ١: أطياف أساسية داخل تيار الصهيونية الدينية.**[١٠]

| التيار الفرعي | الصهيونية الدينية الليبرالية | الصهيونية الدينية «الأغلبية الصامتة» | الصهيونية الدينية الحردلية |
|---|---|---|---|
| نسبة تقديرية | ٢٤٪ | ٦٤٪ | ١٢٪ |
| سمات | إيمان «منفتح» بتعاليم التوراة، يمين سياسي (أرض إسرائيل الواحدة)، ليبرالية اجتماعية | إيمان غير متزمت بتعاليم التوراة، يمين سياسي متطرف (أرض إسرائيل الواحدة)، السعي للتعايش مع العلمانيين وأحزابهم | تزمت (حريدية) ديني (التوراة)، يمين سياسي متطرف (أرض إسرائيل الواحدة)، انغلاق ثقافي (معاداة الليبرالية الاجتماعية) |
| الحضور الحزبي | موجودون داخل الليكود، أمل جديد، أزرق أبيض، يوجد مستقبل | البيت اليهودي، يمينا | الاتحاد القومي (سموتريتش)، قوة يهودية (بن غفير)، نوعام (آفي ماعوز) |

## ١.٣ القائمة العربية الموحدة

تواجه القائمة العربية الموحدة عوائق أو تحديات قد تعرقل تجربتها في الحكومة، ويمكن الإشارة إلى مجموعة من هذه العوائق:

- أولاً: عوائق بنيوية تتحدَّد بطبيعة النظام الإسرائيلي المتأزِّم حاليًا بسبب الصراع داخل اليمين على شخصية بنيامين نتنياهو وعلى قيادة اليمين الإسرائيلي. هذا الصراع هو الذي دفع إلى التحالف مع القائمة الموحدة التي أبدت استعدادها لأي تحالف مع أي حكومة إسرائيلية في مقابل تحقيق مطالب مدنية معينة. ويمكن أن يتمثل هذا العائق في خروج النظام السياسي من تأزمه، إما بتنحي نتنياهو أو تنحيته من المشهد السياسي مما قد يؤدي إلى إخراج القائمة الموحدة من أي حكومة مستقبلية. شرعن الائتلاف الحكومي مؤخرًا قانونًا جديدًا يسمح لأي أربعة من أعضاء الكنيست بالانفصال عن كتلتهم البرلمانية وتشكيل قائمة مستقلة داخل الكنيست. وهناك من يعتقد أن تشريع هذا القانون، وهو بالأحرى تعديل لقانون الكنيست، يهدف إلى منح الإمكانية لأعضاء كنيست من الليكود بالانفصال عنه وتشكيل قائمة مستقلة والانضمام إلى الحكومة، ورقم أربعة أعضاء، كحد أدنى للانفصال وتشكيل قائمة، يضاهي أعضاء القائمة الموحدة في الكنيست. ويمكن لهذه العوائق إقصاء أو إخراج القائمة الموحدة عن الحكومة واستبدالها بقائمة أخرى أو بقائمة منفصلة عن قائمة موجودة، وهو ما من شأنه أن يهدم كل الخطاب السياسي للقائمة الموحدة حول استغلال الفرص والثغرات في النظام السياسي الإسرائيلي من أجل التأثير. بهذا يسمح التعديل الجديد لمجموعة صغيرة، مثل أربعة من أعضاء الكنيست، بالانسحاب من كتلتهم الحزبية من دون التعرُّض إلى أي عقوبات، وكان القانون السابق ينص على فرض عقوبات إذا لم تضم المجموعة المنشقة ثلث أعضاء كتلة الحزب على الأقل.
- ثانيًا: عوائق سياسية تتمثل في مدى استعداد القائمة العربية الموحدة إلى الذهاب بعيدًا في دعم قرارات الحكومة الإسرائيلية المُعادية للشعب الفلسطيني. حتى الآن وقفت القائمة الموحدة مع الحكومة في مواقف سياسية مثل دعم عضوي كنيست من القائمة الموحدة، لقانون منع لم الشمل (الذي تم إقراره مؤخرًا بعد أن طرحته كتلة الصهيونية الدينية بصيغته النهائية وبمعارضة كل من ميرتس والموحدة[١١*]). تتحدَّد هذه العوامل في مدى استعداد الحركة الإسلامية لترك يد القائمة الموحدة طليقة، في كل ما يتعلّق باتخاذ قرارات دعم الحكومة في إجراءات وسياسات معادية للشعب الفلسطيني، وفي مدى تقبل قاعدتها الاجتماعية والانتخابية لهذه المواقف التي قد تهدِّد تماسكها؛ فمثلاً في التصويت على تشكيل الحكومة امتنع أحد نوابها عن التصويت، وفي التصويت على قانون منع لم الشمل امتنع نائبان عن التصويت. صحيح أنهم لم يصوتوا ضد في الحالتين، لكن من المُرجَّح أن هذا من شأنه أن يدل على خلاف قائم في القائمة الموحدة حول حدود دعمها للحكومة، إلى أن صوتت ضدّ قانون منع لم الشمل مع التأكيد على أن ذلك لا يعني انسحابها من الائتلاف الحاكم.

- ثالثًا: عوائق تتصل بالائتلاف نفسه: أهمها مدى قدرة القائمة الموحدة على تحقيق بنود اتفاق الائتلاف الموقع بين لبيد ومنصور عباس. وضمن هذه المجموعة يمكن الإشارة إلى علامات استفهام عدة حول قدرة القائمة الموحدة على تحقيق ذلك، من قبيل:

١. الاتفاق هو بمثابة اتفاق ثنائي بين القائمة الموحدة وحزب «يوجد مستقبل»، ولا يعتبر اتفاقًا ضمن الخطوط الأساسية للحكومة.
٢. تستند الحكومة إلى حق النقض (الفيتو) لرئيسي الحكومة؛ الفعلي (نفتالي بينيت)، والمناوب رئيس الحكومة البديل (يائير لبيد) على قرارات كل منهما، وهذا قد يمنع تنفيذ بنود من الاتفاق.
٣. اعتبر رئيس الحكومة الفعلي في المناوبة الأولى نفتالي بينيت أن الاتفاقيات التي وقعها يائير لبيد، رئيس الحكومة البديل، بصفته المُكلَّف تشكيل الحكومة، هي اتفاقيات لا تمثله. صحيح أنه قد لا يعترض عليها أو حتى قد يقبل جزءًا منها لكنها غير ملزمة له.
٤. هناك بنود في الاتفاقية عمومية للغاية، ولا توضح الاتفاقية الآليات بشأن طريقة تنفيذها، وهناك بنود اقتصادية كثيرة ستبقى رهن قرارات وزير المالية أفيغدور ليبرمان، رئيس «إسرائيل بيتنا».

تنطلق مجموعة العوائق هذه من التحديات الماثلة أمام قدرة القائمة العربية الموحدة على تحقيق إنجازات معينة للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل، فإخفاق القائمة في تحقيق ما وعدت به جمهورها سوف يؤدي، دون أدنى شك، إلى إضعاف فكرة المشاركة في الحكومة مع الثمن السياسي الكبير الذي تدفعه القائمة في إطار هذه المشاركة، وهو ثمن ذو صلة بالقضية القومية التي هي الأساس والجوهر.

## ٢. السياسات العامة لحكومة بينيت - لبيد

يتضح من وثيقة الخطوط العريضة للحكومة الإسرائيلية الـ ٣٦، ومن اتفاقيات الائتلاف الحكومي، أن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، والقضايا الداخلية الأخرى في المجتمع الإسرائيلي، تحتل الأولوية في برنامج الحكومة، لا سيما أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يزال يعاني من الأزمة التي سببتها جائحة كورونا. إلى جانب ذلك، أولت الخطوط العريضة للحكومة أيضًا أهمية لطابع الدولة، فقد أكدت أن الحكومة ستعمل على تعزيز أسس إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية، وأنها ستعزز وحدة الشعب اليهودي في العالم وستشجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وستزيد من التفاهم المتبادل بين إسرائيل ويهود العالم.

تحتل الأولوية في برنامج الحكومة، لا سيما أن الاقتصاد الإسرائيلي لا يزال يعاني من الأزمة التي سببتها جائحة «كورونا». إلى جانب ذلك، أولت الخطوط العريضة للحكومة أيضًا أهمية لطابع الدولة، فقد أكدت أن الحكومة ستعمل على تعزيز أسس إسرائيل بصفتها دولة يهودية وديمقراطية، وأنها ستعزز وحدة الشعب اليهودي في العالم وستشجع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل وستزيد من التفاهم المتبادل بين إسرائيل ويهود العالم. كما أكدت الخطوط العريضة أن الحكومة الإسرائيلية ستستمر في تهويد مدينة القدس.

كما أكدت الخطوط العريضة أن الحكومة الإسرائيلية ستستمر في تهويد مدينة القدس. وجاء في اتفاقية تشكيل الائتلاف أن الحكومة ستعمل من أجل «نمو القدس عاصمة إسرائيل وازدهارها وأنها ستستمر في البناء فيها بشكل كبير من أجل تحويلها إلى ميتروبولين دينامي ومتجدد»؛ ما يعني تعزيز الاستيطان اليهودي في القدس الشرقية المحتلة. وأكدت الخطوط العريضة أيضًا أن الحكومة ستنقل جميع وزاراتها ووحداتها القطرية إلى القدس في أقرب وقت، وذلك من أجل تعزيز مكانتها بصفتها رمزًا وقاعدة للحكم. ووفقًا لما جاء في اتفاق الائتلاف، ستقدم الحكومة دعمًا ماليًا إضافيًا لميزانية جامعة أريئيل في مستوطنة «أريئيل» في الضفة الغربية. وأكد بينيت في خطابه أمام الكنيست لنيل الثقة بحكومته، كما أشرنا، أن الحكومة ستستمر في بناء المستوطنات وتعزيز الاستيطان في كل أنحاء «أرض إسرائيل».

تتجاهل الخطوط العريضة للحكومة واتفاقات الائتلاف الحزبية القضية الفلسطينية تجاهلًا تامًا، وفي الوقت نفسه أكد أحد بنود اتفاق الائتلاف المبرم بين حزبَي «يوجد مستقبل» و«يمينا» وجوب ضمان المصلحة الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. من أجل تحقيق ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية ستقوم بتعزيز الإدارة المدنية في وزارة الدفاع بوظائف وإمكانات من أجل منع الفلسطينيين من البناء فيها، ومنعهم من تثبيت وجودهم على أراضيهم فيها.

تتجاهل الخطوط العريضة للحكومة واتفاقات الائتلاف الحزبية القضية الفلسطينية تجاهلًا تامًا، وفي الوقت نفسه أكد أحد بنود اتفاق الائتلاف المبرم بين حزبَي «يوجد مستقبل» و«يمينا» وجوب ضمان المصلحة الإسرائيلية في المنطقة (ج) في الضفة الغربية. من أجل تحقيق ذلك، فإن الحكومة الإسرائيلية ستقوم بتعزيز الإدارة المدنية في وزارة الدفاع بوظائف وإمكانات من أجل منع الفلسطينيين من البناء فيها، ومنعهم من تثبيت وجودهم على أراضيهم فيها.[١٢](راجع الفصل المتعلق بإسرائيل والمسألة الفلسطينية)

حرص بينيت، في أول خطاب ألقاه أمام الكنيست كرئيس للحكومة، على أن يظهر بالمظهر الذي سبق أن أكده مرارًا وتكرارًا، وهو أنه أكثر يمينية من رئيس الحكومة المنتهية ولايته بنيامين نتنياهو بدرجات.[١٣]

معروف أن بدايات بينيت كانت مع حزب الليكود الذي انضم إليه في العام ٢٠٠٦، وشغل في العام ٢٠٠٧ منصب رئيس حملة نتنياهو لانتخابات الليكود الداخلية. عارض بينيت تجميد الاستيطان في الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧. في العام ٢٠١٠ شغل منصب المدير العام لـ «مجلس مستوطنات يهودا والسامرة» (الضفة الغربية). في العام ٢٠١٢ انتخب رئيسًا لـ «البيت اليهودي»، حزب الصهيونية الدينية. خلال الأزمة السياسية الإسرائيلية الأخيرة التي استمرت أكثر من عامين، استقال وزميلته أييلت شاكيد من حزب «البيت اليهودي»، وأقاما حزب «اليمين الجديد»، ثم حزب «يمينا» الحالي.

اعتبر تأسيس حزب جديد – قبل أي شيء – بمثابة اعتراف من جانبهما بوجود سقف زجاجي انتخابي قطاعي لحزبهما السابق. ووفقًا لما كتبه كذلك بعض المحللين الإسرائيليين، أدرك كلاهما عدم وجود عدد كاف من الإسرائيليين المعنيين بشراء السلعة الأيديولوجية للصهيونية الدينية المكونة من التطرّف السياسي، والمسيانية،

والعنصرية، وكراهية المثليين، لكن ذلك لا يدلّ على أنهما أصبحا معتدلين سياسيًا، أو أنهما غادرا خانة اليمين المتطرّف.

سبق لبينيت في إحدى المقابلات التي أدلى بها في الماضي، في العام ٢٠١٧، أن قال إن ما يقف في صلب تطلعاته هو تحويل الحزب الذي يقف على رأسه إلى حزب ذي مظلة واسعة للغاية تكون أكثر صهيونية، وبوسعها أن تكون سقفًا للجميع. وردًا على سؤال عن ماهية اختلاف هذا الحزب الذي يسعى إليه عن حزب الليكود؟ قال بينيت إن الليكود لا ينفك يرفع «لواء الأمن» وفقط الأمن. وفي حال الالتزام بهذا اللواء وحسب، ستصل إسرائيل حتمًا إلى أماكن ليست جيدة وغير مُحبّذة من طرفه، مثل الانفصال عن قطاع غزة، وخطاب بار إيلان، وما شابه ذلك. لكن عندما تستند إلى الأساس اليهودي، فستكون في مكان آخر على الإطلاق. وستمسي قوة صمودها أمام الضغوط ذات جذور أعمق بكثير، وهذا الأمر سيشعّ تأثيره على كل شيء. تعكس أقوال بينيت هذه إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقًا لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.

تعكس أقوالٌ أطلقها بينيت إصرار الصهيونية الدينية على إعادة تصميم المجتمع الإسرائيلي وفقًا لصورة الصهيونية الحالية كخليط من النزعتين القومية والدينية.*

ينبغي القول كذلك إنه في سياق تسويق حزب آخر عضو في الائتلاف الحكومي الحالي، وهو «أمل جديد لإسرائيل»، من طرف زعيمه غدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من اللافت أن أكثر ما يهمه أيضًا هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو، لا فيما يحيل إلى المستقبل فحسب؛ وإنما أيضًا في كل ما يتعلّق بمسيرته السياسية حتى الآن، التي بدأت كناشط في صفوف حزب «هتحيا- تحالف أمناء أرض إسرائيل» الذي تأسس في إثر اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل على خلفية أن هذه الاتفاقية انطوت على الانسحاب من شبه جزيرة سيناء. وبعد ذلك، في العام ١٩٩٩، عُيّن ساعر سكرتيرًا للحكومة، وفي إطار وظيفته هذه ترأس وفدًا إسرائيليًا إلى الأمم المتحدة لإحباط مساعي إقامة لجنة تحقيق دولية لتقصي وقائع ما ارتكبته قوات الجيش الإسرائيلي في مخيم جنين للاجئين الفلسطينيين إبان الانتفاضة الفلسطينية الثانية، وكان من مُعارضي خطّة «فك الارتباط» مع قطاع غزة التي بادر إليها رئيس الحكومة الأسبق أريئيل شارون ونفّذها في العام ٢٠٠٥ بعدما انفصل عن الليكود وأسس حزب كاديما المنحلّ.

أمّا بخصوص المواقف السياسية؛ فيؤيد ساعر ضم مناطق (ج) في الضفة الغربية، ويعارض أي مفاوضات مع الفلسطينيين، وإقامة دولة فلسطينية. ومع أنه أعلن تأييده خطة «صفقة القرن»، فإنه أوضح أن الخطة إشكالية كونها تعترف في نهاية المطاف بدولة فلسطينية في شروط محدّدة. وقال في مؤتمر عقده «معهد أبحاث الأمن القومي» في

ينبغي القول كذلك إنه في سياق تسويق حزب «أمل جديد لإسرائيل» (عضو في الائتلاف الحكومي الحالي)، من طرف زعيمه غدعون ساعر، الذي انفصل عن حزب الليكود، كان من اللافت أن أكثر ما يهمه أيضًا هو إبراز حقيقة أنه إلى يمين نتنياهو.

بدايات ٢٠٢٠: «إن دولة فلسطينية في معظم أراضي الضفة ومستوطنات يهودية هي بمثابة جيوب، ليست جزءًا من رؤيتي ورؤية المعسكر القومي. وإلى جانب مشاعر الفرح والمعنويات العالية (التي تثيرها «صفقة القرن») ثمة مخاوف من خريطة لا يفترض وفقًا لها أن تبقى معظم أراضي الضفة بأيدينا»! وهذا الموقف ليس جديدًا، إذ سبق لساعر أن هاجم نتنياهو عقب خطاب بار إيلان ١ (٢٠٠٩) واتهمه بالإفراط في تقديم بوادر حُسن نية إلى السلطة الفلسطينية. وفي مؤتمر الحوار الاستراتيجي بين إسرائيل وأستراليا (أقيم في القدس ٢٠١٩)، قال إن نتنياهو «شريك في وهم حلّ الدولتين»، وهو الحلّ الذي فشل برأيه على مدار الأعوام الثمانين الفائتة وسيفشل في المستقبل لأن «الفلسطينيين غير قادرين على قبول أي تسوية»، وهم «غير جادين في إنهاء الصراع، وجادون فقط في تربية أبنائهم على الكراهية وقتل اليهود، سواء بالحجارة أو المركبات أو السكاكين أو الأسلحة أو القذائف الصاروخية». ورأى أن على الفلسطينيين أن يكتفوا بحكم ذاتي مرتبط بالمملكة الأردنية، وأن يسلّموا بحقيقة أنه لن تكون لهم دولة مستقلة قطّ![١٤]

## ٢.١ كيف أمضت الحكومة الإسرائيلية أشهرها الأولى؟

سنتوقف هنا عند جوانب معينة من سياسة الحكومة، برزت إلى سطح الأحداث في مناسبة مرور الأيام المائة الأولى على تأليف الحكومة، في أواخر أيلول ٢٠٢١، التي صدرت فيها تصريحات عن كل من رأسي الحكومة نفتالي بينيت ويائير لبيد. وبينما ركّز الأول بالأساس على التغيير الذي تقود لواءه الحكومة في كل ما يتعلق بمواجهة أزمة جائحة كورونا، والمفاصل الرئيسة للسياسة الخارجية المرتبطة بالعلاقات مع الولايات المتحدة والعالم ودول الإقليم بما في ذلك إيران، تكلم الثاني حصريًا حول السياسة الخارجية التي تنتهجها الحكومة، واصفًا إياها بأنها مختلفة عن سياسة الحكومات السابقة برئاسة بنيامين نتنياهو من ناحية كونها لا تستند فقط إلى المصالح الاقتصادية والأمنية إنما أيضًا إلى «قيم مشتركة». وقد وردت أقوال لبيد هذه في سياق مقال ظهر في صحيفة «هآرتس» (٢٠٢١/٩/١٩) تحت عنوان «الأيام المائة الأولى من سياسة خارجية مختلفة»،[١٥] ويثير انطباعًا عامًا آخذًا بالتنامي يُفيد بأن سياسة الحكومة الجديدة حيال القضية الفلسطينية هي السياسة القديمة نفسها للحكومات السابقة، التي هناك شبه إجماع داخل إسرائيل على أن من بات يُحدّدها هو اليمين، وأن «معسكر الوسط – اليسار» يسير منقادًا وراءه بإرادته. وهذا ما أشارت إليه دراسة جديدة صادرة عن «مولاد– المركز لتجديد الديمقراطية في إسرائيل» قمنا بترجمتها ونشرها في مركز «مدار» ضمن العدد ٧٣ من سلسلة «أوراق إسرائيلية»،[١٦] وأكدت كذلك أن هذا الواقع صار إلى رسوخ من جرّاء تحوّلين شهدتهما المؤسسة السياسية في إسرائيل في الأعوام العشرين الأخيرة؛ من جهة، تبني «معسكر الوسط– اليسار» رؤى اليمين، لا سيما حيال «عملية السلام»، ومن جهة أخرى، صعود اليمين الشعبوي النيو ليبرالي الذي يسعى للهيمنة على جميع مؤسسات الدولة.

ينعكس هذا الأمر في ما كتبه لبيد ضمن المقال المذكور في منحيين: الأول، بذل «كل شيء- بما في ذلك مواجهات علنية مع أصدقائنا- كي نكشف الطبيعة الحقيقية للنظام الإيراني ومشاريعه للحصول على سلاح نووي». الثاني، عدم التردّد في «شنّ عملية ضد قطاع غزة إذا ما واصلت حركة حماس إطلاق الصواريخ على مواطنينا»!

**سياسة الحكومة الجديدة حيال القضية الفلسطينية هي السياسة القديمة نفسها، التي هناك شبه إجماع داخل إسرائيل على أن من بات يُحدّدها هو اليمين، وأن «معسكر الوسط - اليسار» يسير منقادًا وراءه بإرادته.**

من شأن مقال لبيد هذا أن يعيدنا إلى هويته السياسية هو وحزبه «يوجد مستقبل». وأول ما يتبادر إلى الذهن أن من يروّج تهمة اليسار حيال حزب لبيد هو بنيامين نتنياهو، في حين أن الأول لا يدع مناسبة إلا ويردّ فيها هذه التهمة، ويؤكد أنه وسطي. وفي إحدى هذه المناسبات – في نهاية العام ٢٠٢٠ – شرح لبيد أن الوسط الذي يقصد تأطير نفسه ضمنه، مغاير كليًّا لليمين الذي قال عنه إنه يتبنى قيمًا قومية، ولليسار الذي وصفه بأنه يتبنى قيمًا تقدمية وليبرالية. وبرأيه فإن ليبرالية اليسار في الممارسة الإسرائيلية استحالت إلى جزءٍ من ديانة حقوق الإنسان الكونية ما أدى إلى تركه الساحة الصهيونية وإلى قيامه بأفعال تناقض فكرة الدولة اليهودية. وهو يحاول إنتاج نفسه كحزب وسط على الرغم من أن أفكاره السياسية والاقتصادية يمينية.

أشرنا مرارًا وتكرارًا إلى أن الأساس الأيديولوجي لحزب «يوجد مستقبل» يشي بأنه انطلق من داخل الإجماع الصهيوني اليهودي حول هوية الدولة، التي لا ينبغي برأيه أن تكون يهودية في هويتها وتوجهاتها الثقافية فحسب، وإنما أيضًا عليها أن تكون ذات أغلبية يهودية ودولة قومية للشعب اليهودي في أي مكان. وتظهر يمينية الحزب في الجانب السياسي من برنامجه، حيث جاء: لا يوافق الحزب على الاتهامات الذاتية التي يُطلقها جزء من الجمهور الإسرائيلي في مسألة السلام، فنحن نعتقد أن الفلسطينيين رفضوا مرة في أثر مرة يد إسرائيل الممدودة إلى السلام.

يقترح الحزب تبني «حل الدولتين» ولكن ليس بدافع الاعتراف بحقوق الفلسطينيين القومية، وإنما لغاية الحفاظ على إسرائيل كدولة يهودية ذات أغلبية يهودية، ويعتبر المستوطنين صهيونيين حقيقيين، حيث يشير البرنامج إلى أن «السلام هو الحل المعقول الوحيد للتهديد الديمغرافي ولأفكار مثل دولة كل مواطنيها ودولة ثنائية القومية». أما بالنسبة لشكل الحلّ النهائي الذي يقترحه، فيتمثل في «حل الدولتين»، من دون العودة إلى خطوط ٥ حزيران ١٩٦٧، وعبر الإبقاء على الكتل الاستيطانية في الضفة، والإبقاء على القدس عاصمة موحدة وأبدية لإسرائيل، وحلّ مشكلة اللاجئين في الدولة الفلسطينية فقط، وتمتلك إسرائيل الحق في محاربة «الإرهاب» حتى داخل الدولة الفلسطينية التي ستُقام.

ويوضح برنامج الحزب السياسي أنه لا يقدم تصورًا مختلفًا منذ تأسيسه، عما طرحه نتنياهو في «خطاب بار إيلان»، غير أن الأخير يريد من الفلسطينيين الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية، بينما يريد لبيد انتزاع ذلك على أرض الواقع.[١٧]

رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق بنيامين نتنياهو يصل إلى جلسة استماع للمحكمة بتهم الفساد، في ١٦ تشرين الثاني ٢٠٢١. (أ.ف.ب)

## ٣. قراءة في انتهاء حكم نتنياهو

فور تأليف الحكومة الإسرائيلية الجديدة، انطلقت الاجتهادات الرامية إلى صوغ سردية ما يسمى «عهد بنيامين نتنياهو» في رئاسة الحكومة الإسرائيلية، الذي امتد على فترتين متباعدتين، بين الأعوام ١٩٩٦–١٩٩٩ و٢٠٠٩– ٢٠٢١. وبطبيعة الحال تختلف التقويمات وتتناقض في أحيانٍ.

يعتبر الكتاب والمحللون اليمينيون أن نتنياهو هو أفضل رئيس حكومة، على الأقل منذ حرب ١٩٦٧، وبعض هؤلاء الذين لا تربطهم صلة وثيقة بالأفكار التقليدية لحزب الليكود– كيمين لديه توجهات ليبرالية وخصوصًا في الاقتصاد وأيضًا في الحقوق المدنية والفردية– يعتبرونه أفضل من رئيسي الحكومة السابقين من الحزب نفسه؛ مناحيم بيغن، مؤسس الحزب، وإسحق شامير. في المقابل يعتبر الكتاب والمحللون المحسوبون على الطيف اليساري في الخارطة (بمعايير إسرائيل)، أنه الأسوأ بين رؤساء الحكومات منذ قيام الدولة، لأسباب تتعلق أساسًا بالسياسة الداخلية التي كان من مآلاتها انتهاء إسرائيل بنسختها القديمة التي سوّقتها، كدولة علمانية وديمقراطية، ونجحت عبرها في أن تأسر مخيال الكثير من دول العالم، ناهيك عن تفكيك المجتمع اليهودي إلى قبائله/ أسباطه التكوينية.

وحين يُقارن نتنياهو ببيغن مثلاً، يُشار إلى أن بيغن هو أول من حقّق فوز الليكود بسدّة الحكم، وخسرت تحت زعامته النُخب القديمة، التي توصف بأنها يسارية، مقاعدها في الحكومة لكنها حافظت على معظم نفوذها المؤثر، واحتفظت بمواقعها في قمة مؤسسات قوية مثل وسائل الإعلام والوسط الأكاديمي، وبقيت المحكمة الإسرائيلية العليا حاشدة بقضاة يمثلون موقفًا ليبراليًا تجاه الحقوق المدنية على الرغم من عدم انتمائهم إلى أي حزب سياسي رسميًا، بينما في عهد نتنياهو، لا سيما في الفترة الثانية التي استمرت ١٢ عامًا، تم القضاء رويدًا رويدًا على هذا النفوذ وتلك المواقع، كما جرى توجيه اللوم إلى النخب القديمة في إسرائيل على أخطاء مُرتكبة في ميدان السياستين المحلية والخارجية.[١٨]

وقد سُئل نتنياهو أكثر من مرة بشأن السردية المُشتهاة من طرفه إزاء عهده، فقال في إحداها (مقابلة أجرتها معه قناة التلفزة الأميركية «سي إن إن» في كانون الثاني ٢٠١٦): «أريد أن يذكروني كدرع واقية لإسرائيل. وهذا يكفيني». في حينه كان هناك إجماع على أنه يشير إلى وقايتها مما يُعرف بـ «التهديد الإيراني». لقد كان هذا التهديد بمثابة العنوان الأبرز الذي اعتبر نتنياهو مواجهته هدفًا رساليًا، ويبدو أنه يريد أن يستأثر لنفسه بمواجهته، كما تدلّ على ذلك أيضًا تصريحاته الأخيرة بالتزامن مع مغادرة منصبه ومحاولة وضع وصية حول التحديّات التي ينبغي على خليفته أن يتعامل معها. [١٩]

لا يتفق المسؤولون والخبراء في الشؤون الأمنية في إسرائيل على تاريخ مُحدّد لظهور التهديد الإيراني كخطر رئيس عليها. بدأ التهديد – وفقًا لما قاله رئيس جهاز الموساد السابق شبتاي شفيط – عام ١٩٩١، وتمثّل بالأساس في محاولة طهران التزوّد بسلاح نووي. وتعامل معه كل من تولوا منصب رئيس الحكومة الإسرائيلية منذ ذلك العام، وهم: إسحق رابين ونتنياهو وإيهود باراك وأريئيل شارون وإيهود أولمرت، ثم نتنياهو منذ العام ٢٠٠٩. وكان القاسم المشترك لجميع هؤلاء باستثناء نتنياهو هو مواجهة ما اعتبر تهديدًا من وراء الكواليس، وتجسّدت في شنّ عمليات سريّة تتسبّب بإعاقة المشروع النووي الإيراني، ومحاولة الدفع نحو اعتماد نظام عقوبات دولية يضع إيران أمام خيارين لا ثالث لهما: التنازل عن المشروع، أو الإفلاس اقتصاديًا. وبموجب ما يؤكد أكثر من خبير في شؤون الأمن، فإن سبب ذلك يعود إلى أن تصدّر حملة التصدّي للمشروع النووي من شأنه أن يضاعف خطر المواجهة المباشرة مع إيران٢٠.

والبقية معروفة. فقد اختار نتنياهو منذ العام ٢٠٠٩ سياسة مغايرة. وبموجب ما نُشر في إسرائيل حاول ثلاث مرات أن يدفع نحو شنّ هجوم إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية، وباء بالفشل. ووقف ضد اتفاق الدول العظمى الست معها، الذي أبرم في العام ٢٠١٥. ومع ذلك لا يوجد حتى أدنى اتفاق على أن ذلك كله زاد من «وقاية» إسرائيل.

لم يكن من قبيل المصادفة أنه في سياق أول خطاب ألقاه بنيامين نتنياهو كرئيس للمعارضة في الكنيست الإسرائيلي لدى تصويته على منح الثقة للحكومة الجديدة، يوم ١٣ حزيران ٢٠٢١، اعتبر أن التحدّي الثاني

الماثل أمام هذه الحكومة، الذي لن تفلح في أن تجتازه، هو الحيلولة دون قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وذلك بعد التحدّي الأول المتمثل في إيران وملفها النووي على وجه الخصوص.

أشار نتنياهو إلى أن التحدي الثاني الماثل أمام إسرائيل هو مسألة فلسطين، التي أكثر ما ينبغي أن يعني سياسة الحكومة حيالها هو منع قيام دولة فلسطينية تهدّد دولة إسرائيل بأفدح الأخطار، ولفت إلى أن الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة شرعت في تجديد جهودها الرامية إلى تحقيق هذه الغاية، وتطالب بتجميد الاستيطان في الضفة الغربية والأحياء (المستوطنات) اليهودية في القدس. مع أنه قصد بهذا أن يغمز من قناة الحكومة الجديدة التي اعتبر أن أغلبية واضحة فيها تؤيد إقامة دولة فلسطينية، فإنه جاهر بهدف رئيس له طوال فترة حكمه.

ونظرًا إلى انتهاء فترة الحكم هذه، يجدر أن نخوض في إيجاز أبرز ملامحها. فعلى الرغم من أنها اتسمت باللهاث وراء هدف البقاء في سدّة السلطة، الذي صار بمثابة منزع أعلى في سلم الأولوية على أثر تعرض نتنياهو للمحاكمة بشبهات فساد، فقد انطوت على ملامح أخرى كانت تشي بأهداف لم يكن هو نفسه أقل تصويبًا نحوها. في مُجرّد وضعه هدف منع إقامة دولة فلسطينية كتحدٍّ ثانٍ من حيث أهميته أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة ما يوضّح أن بلوغ هذا الهدف وقف في صلب سياسته.

من سيل مقالاتٍ تُكتب هذه الأيام، بما في ذلك مقالات بأقلام إسرائيلية، في تلخيص ما يُسمى «عهد نتنياهو» يُشار في شأن هذه المسألة إلى عدد من الأمور: بداية يُشار إلى أن نتنياهو هو أحد أنصار «أرض إسرائيل الكبرى» الذين يعارضون قيام دولة فلسطينية، لكن ليست لديه أدنى مشكلة في عدم المجاهرة بهذه المعارضة بموازاة عدم المجاهرة بأن وجهته هي نحو ضم أكثرية الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ ١٩٦٧، لإدراكه الثمن الباهظ الذي يمكن أن يترتب على ضم كهذا في الساحة الدولية، في الوقت الذي يظل ماثلًا أمام ناظريه الثمن الذي تدفعه روسيا من جراء قيامها بضم شبه جزيرة القرم. في ضوء ذلك، يبني نتنياهو سياسته لإبقاء هذا المنع ساري المفعول على ركيزتين: الأولى، عدم الدخول في مفاوضات جوهرية مع الجانب الفلسطيني. والثانية، تعميق السيطرة الإسرائيلية على الأراضي المحتلة منذ ١٩٦٧ من خلال توسعة الاستيطان.

وعلينا أن نضيف إلى كل هذا، أنه خلال فترة حكم نتنياهو دأب الخطاب السياسي الإسرائيلي، في ما يتعلق بالصراع مع الفلسطينيين، على الدفع قدمًا بمصطلحات إما أنها جديدة وإما كانت قديمة وتقهقرت، منها السلام الاقتصادي، والسلام الإقليمي، والسلام مقابل السلام وغيرها. وجميعها جاءت لتحلّ محل مصطلحات على غرار الأرض مقابل السلام وحل الدولتين؛ فالأول يعني التنازل عن أجزاء من «أرض إسرائيل الكبرى»، في حين يقول الثاني بضرورة قيام دولة فلسطينية.

**تتجه الأنظار حاليًا إلى متابعة ما إذا كان سقوط نتنياهو سيؤثر في تغيير النهج الذي كرّسه على مستوى الحكم. وإذا كانت المؤشرات إلى سياسة الحكومة القائمة لا تشي باحتمال حدوث تغيير انعطافي في سياسته الإقليمية والخارجية عمومًا، فإنها في الوقت ذاته تشير إلى أن مثل هذا التغيير قد يحدث على مستوى السياسة الداخلية.**

تبدو الحكومة الإسرائيلية الحالية، لمن يتفحّص خطوطها العريضة وشخوصها، حكومة يمين ويمين متطرّف، وإن كانت تتستّر بغطاء من «اليسار الصهيوني»، ومن حزب عربي أيضًا.

ثمة من يقول إن هدف إحباط قيام دولة فلسطينية كان جزءًا من استراتيجية نتنياهو حيال الصراع مع الفلسطينيين، وذلك في مواجهة من يقول إن نتنياهو ليست لديه استراتيجية، كما أنه يترك الأمور تتدهور أحيانًا لاعتبارات سياسية ضيقة، وهو ما جرى التلميح إليه خلال المواجهة العسكرية الأخيرة مع قطاع غزة في أيار ٢٠٢١.

تتجه الأنظار حاليًا إلى متابعة ما إذا كان سقوط نتنياهو سيؤثر في تغيير النهج الذي كرّسه على مستوى الحكم. وإذا كانت المؤشرات إلى سياسة الحكومة القائمة لا تشي باحتمال حدوث تغيير انعطافي في سياسته الإقليمية والخارجية عمومًا، فإنها في الوقت ذاته تشير إلى أن مثل هذا التغيير قد يحدث على مستوى السياسة الداخلية، لا سيما إذا ما أخذنا في الاعتبار أن نتنياهو اصطدم خلال مسيرته الطويلة في الحكم مع كل مؤسسات الدولة تقريبًا، بدءًا من مستشار الحكومة القانوني، ومرورًا بقضاة المحكمة العليا والجهاز القضائي بشكل عام، والشرطة والأجهزة الأمنية، ووسائل الإعلام، وانتهاء بإدارات مهنية في عدد من الوزارات مثل وزارة الخارجية التي غيّبها مثلاً عن الاتصالات التمهيدية بشأن التطبيع مع دول عربية وإسلامية.

كما أن نتنياهو تسبّب بتحوّل حزب الليكود من حزب لديه مؤسسات نظامية وهيئات مقررة ويتنافس فيه أقطاب بارزون، إلى حزب الزعيم الواحد الأوحد، فضلاً عن قيامه بتنحية قادة الحزب من الصفّ الأول واحدًا تلو الآخر، وحلّ محلهم أشخاص هم أقرب إلى كونهم أعوانًا له لخوض حتى معاركه الشخصية. ويمكن التقدير أن كل هذا سيؤثر في مستقبل الليكود في حال تنحّي نتنياهو.

## ٤. ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة في ضوء الأزمة السياسية

كان تأليف حكومة إسرائيلية جديدة وانتهاء «عهد نتنياهو» بمثابة تجاوز لـ «وضع غير سويّ» ولأزمة غير مسبوقة شهدها نظام الحكم في إسرائيل. وبحسب توصيف «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، نشأ هذا «الوضع غير السويّ» كنتيجة لحدوث معركة انتخابية تلو الأُخرى في ظل ولاية حكومة انتقالية لا تحظى بثقة الكنيست، وتسبّب كذلك بتراجع ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة. وهذا ما أظهره على نحو جليّ استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١».[٢١]

وقد نُشرت النتائج التفصيلية لاستطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١» يوم ٦ كانون الثاني ٢٠٢٢ بعد أن قام رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يوحنان بلسنر، ومديرة مركز «فيتربي» (مركز «غوتمان»، سابقًا) لدراسات الرأي العام والسياسات في المعهد ورئيسة طاقم «مؤشر الديمقراطية»، تمار

هيرمان، بتقديم هذه النتائج إلى رئيس الدولة الإسرائيلية الحالي إسحق هرتسوغ (بدأ تولي مهمات منصبه يوم ٧ تموز ٢٠٢١) في ديوان رئاسة الدولة في القدس. وهذه هي السنة التاسعة عشرة على التوالي التي يُجرى فيها استطلاع «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية» الذي يرمي إلى تبيان وجهات التطور في المجتمع الإسرائيلي في القضايا المركزية والمهمة المتصلة بما يسميه القيمون على المشروع «تحقيق القيم والأهداف الديمقراطية» وبأداء المنظومات والأذرع السلطوية المختلفة، كما بأداء الأشخاص المسؤولين من منتخبي الجمهور.

يسعى القيمون على هذا المشروع إلى أن تشكل تحليلاتهم وتقييماتهم المستخلصة من نتائج الاستطلاع مساهمة في النقاش الجماهيري العام حول وضع النظام الديمقراطي في إسرائيل وجزءًا من «بنك معلومات» كبير وواسع يساعد في توجيه النقاش حول الموضوع وتعميقه وترشيده، من خلال رسم صورة حقيقية ـ قدر الإمكان ـ عن الواقع المركب في كل ما يتعلق بتقييم الجمهور الإسرائيلي العام لمدى مناعة الديمقراطية الإسرائيلية، مدى ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة الرسمية ومدى تقييم الجمهور لقطاع الخدمات العامة الذي تديره الأذرع السلطوية المختلفة. وقد شارك في الاستطلاع للعام ٢٠٢١، ١١٨٨ رجلاً وسيدة في سن فوق الثامنة عشرة، ١٠٠٤ منهم من اليهود و١٨٤ من العرب.[٢٢]

من أبرز الوجهات التي بيّنت نتائج هذا الاستطلاع الأخير تكرّسها وتعمّقها في الواقع الإسرائيلي التراجع الكبير والحاد، المستمر، في ثقة الجمهور الإسرائيلي بمؤسسات الدولة الرسمية، جميعها دون استثناء، لكن بمؤسسات الحكم وأذرع السلطة المختلفة على وجه التخصيص، إلى جانب التقدير المتدني للوضع العام لدولة إسرائيل، إذ يعتقد نحو الثُلث منهم فقط أن «وضع دولة إسرائيل جيد»، وهي النسبة الأدنى خلال العقد الأخير كله، من جهة، في مقابل اعتقاد نسبة مرتفعة من هذا الجمهور، نسبيًا، أن «دولة إسرائيل لا تزال مكانًا جيدًا للعيش فيه»، من جهة أخرى. وللمرة الأولى منذ العام ٢٠١٦، تصدر «التوتر بين اليهود والعرب في الدولة» قائمة التوترات الأهمّ والأخطر في المجتمع الإسرائيلي.[٢٣]

شمل الاستطلاع لأول مرة فصلاً خاصًا يفحص تقييم الجمهور الإسرائيلي للجهاز القضائي، وعلى رأسه بالطبع وبصورة خاصة المحكمة العليا، ومدى مهنية الجهاز والمحاكم، ومدى موضوعيته، ومدى المهنية والموضوعية والنزاهة في اختيار القضاة، ومدى حيادية وموضوعية الادّعاء العام والقضاء.

أظهرت نتائج الاستطلاع في هذا الفصل ما يلي: نسبة مرتفعة من الجمهور الإسرائيلي، خصوصًا بين الجمهورين الحريدي والمتدين وفي أوساط اليمين، تعتقد أن انتخاب القضاة في الجهاز القضائي في إسرائيل يجري وفق اعتبارات سياسية؛ الأغلبية في معسكر اليمين، مقابل أقلية في معسكري «اليسار» و«الوسط»، تعتقد أن «الجهاز القضائي في إسرائيل لا يعمل بطريقة موضوعية وحيادية تجاه منتخَبي الجمهور»؛ وهذا ما اعتبره معدّو الاستطلاع ورؤساء «المعهد» إحدى النتائج المباشرة لحملات التحريض السياسي المنهجية التي شنها، ولا يزال، قادة معسكر اليمين الإسرائيلي، وفي مقدمتهم رئيس الحكومة السابق وزعيم حزب الليكود، بنيامين نتنياهو.

لكنّ هذا التحليل، الذي طرحه معدو الاستطلاع ورؤساء «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، يعفي الجهاز القضائي من أي مسؤولية، ومن واجب مراجعة النفس والفحص الجذري المعمق لأدائه وممارساته وقراراته عبر عشرات السنين، خصوصًا إزاء التقارير غير القليلة التي نُشرت عن هذا الجهاز وخلوّه من أي شفافية في كل ما يتعلق بإدارة نفسه وأذرعه وأداء رؤسائه وأعضائه، الأمر الذي عمّق الفساد المتفشي فيه، وانعكس في غير قليل من الفضائح التي تكشفت وتفجرت خلال السنوات الأخيرة بوجه خاص. هذا ناهيك عن قرارات هذا الجهاز وممارساته التي تشكل دليلًا دامغًا على كونه أداة طيّعة في يد السلطات الحكومية الرسمية، المدنية والعسكرية، في كل ما يتعلق بالاحتلال وتكريسه وشرعنة مشروعه الاستيطاني وإجراءاته القمعية والاضطهادية بحق أبناء الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية وسياسات التمييز والقمع والاضطهاد بحق أبناء الشعب الفلسطيني المواطنين في دولة إسرائيل.[٢٤]

قال رئيس الدولة هرتسوغ، خلال مراسم تسلمه نتائج الاستطلاع السنوي، إن التراجع في منسوب الثقة الذي يكنه المواطن الإسرائيلي لمختلف مؤسسات الدولة هو أمر مثير للقلق الشديد، «إذ لا بديل لنا عن الديمقراطية الإسرائيلية وعن مؤسسات الدولة. ولذلك، فإن فقدان الثقة يؤرقني جدًا. لا أمل في بقاء دولة لا يثق مواطنوها بها وبمؤسساتها. فثقة الجماهير هي الرصيد الأكثر أهمية لكل منظومات الدولة ومؤسساتها وأذرعها، والتراجع المستمر في ثقة الجمهور بها هو شارة تحذير لنا جميعاً».[٢٥]

على الرغم من التراجع الحاد في ثقة الجمهور العام بالجهاز القضائي، وبالمحاكم إجمالاً، وبالمحكمة العليا خصوصًا، فإن هذه الأخيرة بقيت تحتل مرتبة متقدمة بين مؤسسات الدولة الثماني التي يشملها الاستطلاع عادة. فقد جاءت المحكمة العليا في المرتبة الثالثة (٤٨٪) بعد الجيش الإسرائيلي في المرتبة الأولى (على الرغم من الهبوط الحاد الذي حصل هنا: من ٩٠٪ في السنة الماضية إلى ٧٨٪ في تشرين الأول الماضي، وهي النسبة الأدنى منذ العام ٢٠٠٨) ثم رئيس الدولة في المرتبة الثانية (٦٤٪).

وفقًا لتوزيعة المشتركين في الاستطلاع بحسب الانتماء القومي، جاء تدريج مؤسسات الدولة من حيث ثقة الجمهور بها على النحو الآتي:

| المؤسسة | الجمهور | ٢٠٢٠ | ٢٠٢١ |
|---|---|---|---|
| الجيش الاسرائيلي | الجمهور اليهودي | ٨٢٪ | ٩٠٪ |
| | الجمهور العربي | ٥٣٪ | ٢٤٪ |
| رئيس الدولة | الجمهور اليهودي | ٦٣٪ | ٦٩٪ |
| | الجمهور العربي | ٢٩٪ | ٣٤,٥٪ |

| | | | |
|---|---|---|---|
| المحكمة الإسرائيلية العليا | الجمهور اليهودي | ٥٢٪ | ٤٨٪ |
| | الجمهور العربي | ٦٠٪ | ٤٤٪ |
| الشرطة | الجمهور اليهودي | ٤٤٪ | ٤٢٪ |
| | الجمهور العربي | ٣٣٪ | ١٣٪ |
| وسائل الإعلام | الجمهور اليهودي | ٣٣٪ | ٣٠٪ |
| | الجمهور العربي | ٣٥٪ | ١٦٪ |
| الحكومة | الجمهور اليهودي | ٢٩٪ | ٢٩٪ |
| | الجمهور العربي | ٢٥٪ | ١٩٪ |
| الكنيست | الجمهور اليهودي | ٣٢٪ | ٢٨,٥٪ |
| | الجمهور العربي | ٣١٪ | ٢٢٪ |
| الأحزاب السياسية | الجمهور اليهودي | ١٧٪ | ١٥٪ |
| | الجمهور العربي | ٣٠٪ | ١٥٪ |

يتضح من هذه المعطيات أن جميع مؤسسات الدولة لا تحظى بدرجة عالية من الثقة بين المواطنين العرب، أصلاً، وأنها أقل من النصف (٥٠٪) في كل المؤسسات. كما يتضح أن التراجع في الثقة بالمؤسسات الرسمية، كلٍّ على حدة، هو أكبر وأكثر حدة بين المواطنين العرب بصورة واضحة، وأن التراجع الأكبر والأكثر حدة كان في الثقة بالجيش الإسرائيلي (من ٥٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ٢٤٪ في العام ٢٠٢١، على الرغم من أنه لا يزال يحتل المرتبة الثانية!) وبالشرطة الإسرائيلية (من ٣٣٪ في العام ٢٠٢٠ إلى ١٣٪ فقط في العام ٢٠٢١).

يرتبط هذا التراجع الحاد في ثقة المواطنين العرب بالشرطة، بطبيعة الحال، بدرجة شعورهم بالأمن والأمان في ظل تفشي الجريمة واستفحالها في المجتمع العربي. فبينما قالت أغلبية اليهود المشاركين في الاستطلاع (٦١٪) إن دولة إسرائيل «تقوم بواجبها في حماية أمن مواطنيها»، لم يقل ذلك سوى ٣٣٪ من المشاركين العرب في الاستطلاع. وسجل مؤشر «الشعور بالأمن» بين المواطنين العرب انخفاضًا حادًا من ٦٩٪ في العام ٢٠١٩ إلى ٣٣٪ في العام ٢٠٢١.

تجدر الإشارة هنا إلى أن تراجع الثقة بالشرطة الإسرائيلية عمومًا يرتبط أيضًا بنتائج التحقيق الصحافي الذي أجراه ملحق «كالكاليست» ونشر نتائجه يوم ٢٠٢٢/٢/٧، التي كشفت النقاب عن إقدام

الشرطة على استخدام برنامج التجسس «بيغاسوس» التابع لشركة السايبر الهجوميّة NSO لاختراق هواتف المواطنين، الذي يُحيل من ضمن أمور أخرى إلى ظاهرة تجذّر العمل البوليسي غير المُراقب الذي يحظى بشرعية رسمية ومجتمعية، وكانت الحصيلة الناجزة لمثل هذا العمل هي رسوخ عملية المسّ بحريات أساسية تخصّ الفرد، وتقويض مبادئ ديمقراطية للنظام وقواعد سيادية للدولة. وما زالت هذه القضية تتفاعل حتى لحظة إعداد هذا الفصل.

برأي يوحنان بلسنر، رئيس «المعهد الإسرائيلي للديمقراطية»، فإننا بإزاء أزمة ثقة واسعة النطاق تعانيها كل المؤسسات وتُلحق بها أضرارًا بالغة، سواء أكانت المؤسسات الحكومية أم المؤسسات غير السياسية التي كانت حتى وقت قريب تتمتع بتأييد ودعم كبيرين.[٢٦]

أشار بلسنر إلى أن هناك تأييدًا واسعًا من طرف الجمهور الإسرائيلي لعدد من الإصلاحات التي يمكن أن تعيد الثقة بمؤسسات الدولة. فقد أبدت أغلبية كبيرة من الإسرائيليين تأييدها لانتقال الصلاحيات من السلطة المركزية إلى السلطة المحلية، التي أثبتت قدرتها على الإدارة خلال الأزمة الصحية المرتبطة بجائحة كورونا. وأوضح بلسنر أن إسرائيل هي من أكثر الدول التي تعتمد على المركزية في مجموعة الدول OECD [منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية]، ويجب توزيع صلاحيات حقيقية على السلطات المحلية، إلى جانب مراقبة قدرتها على تحقيق هذه الصلاحيات.

ثمة إصلاح آخر يؤيده الجمهور، ويعتبر بلسنر أنه الأكثر أهمية لتعزيز البنية القانونية، هو رفع الأغلبية المطلوبة من أجل تعديل القوانين وقانون الأساس إلى ٨٠ عضو كنيست. فأكثر من نصف الجمهور الإسرائيلي يؤيد ذلك لأنه يدرك أن قوانين الأساس وحقوقه وقواعد اللعبة الديمقراطية مخترقة ومن دون حماية قانونية. وقد رأى ذلك في تعديل قواعد الديمقراطية في النظام مع الحكومة السابقة التي أوجدت نظام حكم غير مسبوق، كما رآه مرة أُخرى مع الحكومة الحالية، إذ جرى تثبيت أكثرية الاتفاقات السياسية ضمن إطار تغيير قانون أساس الحكومة.

وختم بلسنر: ستساهم هذه الإصلاحات مع غيرها في تعزيز الثقة، وستجعل الديمقراطية تسير على أرض أكثر صلابة. يجب على الجمهور الإسرائيلي أن يعلم أن الكنيست والحكومة يتصرفان، واضعين نصب أعينهم مصلحة الجمهور، وليس المصلحة السياسية الحزبية. هذا هو الشرط الأول لخلق الثقة. والخطوة الثانية يجب أن تكون تعهدًا حقيقيًا بالإصلاح وتعديل الخلل في النظام. يتعين على رؤساء المؤسسات الحكومية، بينها الجيش والمحاكم، إجراء نقد داخلي شفاف وإصلاح ما يجب إصلاحه. لا يمكن مجادلة الذين يتعاملون مع نظام العدالة عن قرب ويشعرون بعدم العدالة، أو الشباب الذين يشعرون بأن الجيش يعرف كيف ينتصر في حروبه في مواجهة العدو الخارجي، لكنه يجد صعوبة في معالجة المشكلات الفردية لجنوده.

## خلاصة

تبدو الحكومة الإسرائيلية الحالية، لمن يتفحّص خطوطها العريضة وشخوصها، حكومة يمين ويمين متطرّف، وإن كانت تتستّر بغطاء من «اليسار الصهيوني»، ومن حزب عربي أيضًا.

ما يمكن قوله هو إن مصير هذه الحكومة، التي جرى تأليفها أساسًا بهدف إسقاط نتنياهو، يعتمد على مدى تماسك مركباتها الحزبية وقدرتها على حل التناقضات القائمة في ما بينها. ومهما تكن هذه التناقضات، فمن الأهمية بمكان الإشارة إلى مدى استعداد كل من القائمة العربية الموحدة والحركة الإسلامية– الجناح الجنوبي، وحزب ميرتس، للاستمرار في دعم الحكومة عند قيامها بتنفيذ سياساتها العدوانية تجاه الشعب الفلسطيني سواء في القدس المحتلّة، وبالأساس في الشيخ جراح والمسجد الأقصى، أو في الضفة الغربية وقطاع غزة. على أي حال، لا بُدّ من الإشارة كذلك إلى أن احتمالات بقاء هذه الحكومة التي تستند إلى أغلبية هشّة في الكنيست في حال غادر بنيامين نتنياهو ساحة العمل السياسي بإرادته أو رغمًا عنه، ستمسي ضئيلة، لكن مع ضرورة الأخذ بعين الاعتبار أن فشل هذه الحكومة وسقوطها، سواء من خلال إقامة حكومة أخرى بديلة، أو من خلال الذهاب إلى انتخابات مبكرة سينطويان على تكلفة باهظة الثمن لمختلف الأحزاب التي شكّلت ائتلافها وتعهّدت بالبقاء فيه حتى الآن.

# الهوامش

١ غير مرتبط بالأحزاب الصهيونية كما جرت عليه العادة خلال الحكم العسكري من إقامة قوائم ظل للأحزاب الصهيونية.

٢ تميّزت انتخابات الكنيست الـ ٢٤ بعدد القوائم الفائزة التي استطاعت تجاوز نسبة الحسم (٣,٢٥٪)، حيث فازت ١٣ قائمة في مقابل ٨ قوائم فازت في الانتخابات التي سبقتها. وهذا يدلّ على حالة تفكك في المشهد السياسي الإسرائيلي. فمثلاً القائمة المشتركة تفكّكت إلى قائمتين. وكتلة «يمينا» إلى اثنتين. وانشقّ غدعون ساعر عن حزب الليكود مكونًا حزبًا جديدًا («تكفا حداشا ليسرائيل– أمل جديد لإسرائيل»). وتفكّك تحالف «أزرق أبيض» إلى حزبين («أزرق أبيض» و«يوجد مستقبل»). وتفكّك تحالف حزب العمل– ميرتس إلى قائمتين من جديد (العمل وميرتس).

٣ في الحقيقة، حصلت قائمة الصهيونية الدينية بزعامة سموتريتش على ٦ مقاعد فقط. بيد أن حزب الليكود بزعامة نتنياهو عمل على إقامة تحالف مع القائمة الصهيونية الدينية لغاية الانتخابات من خلال منح المقعد ٢٨ على قائمة الليكود لأوفير سوفير، وهو ممثل لقائمة الصهيونية الدينية. ولأن الليكود حصل على ٣٠ مقعدًا، فإن قائمة الصهيونية الدينية ازدادت عضوًا بعد فوز سوفير في الانتخابات.

٤ شيريت أفيتان كوهين وداني زكان ونيفو طرابلسي، «الكنيست صوتت لصالحها: حكومة بينيت لبيد تخرج إلى النور،» *غلوبوس*، ١٣ حزيران ٢٠٢١، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001374172.

٥ المرجع السابق.

٦ المرجع السابق.

٧ المرجع السابق.

٨ المرجع السابق.

٩ موران أزولاي، «نتنياهو: في إيران يحتفلون اليوم، لكن هناك رسالة مني– سنعود قريباً،» *يديعوت أحرونوت*، ١٣ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3CKWZeS.

١٠ تمار هيرمان، متدينون؟ قوميون؟ المعسكر الصهيوني الديني في إسرائيل العام ٢٠١٤ (القدس: المركز الإسرائيلي للديمقراطية، ٢٠١٤).

١١ * للاستزادة حول التفاصيل المحيطة بإقرار هذا القانون، انظر/ي:

برهوم جرايسي، «قانون المواطنة والدخول إلى إسرائيل ٢٠٢٢،» مدار، *تقارير خاصة*، ١٣ آذار ٢٠٢٢، https://bit.ly/3u2bd7d.

١٢ دافنا ليئيل، الكشف عن الخطوط الأساسية لحكومة بينيت– لبيد، القناة ١٢، ٧ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3th2X43.

١٣ نداف هعتسني، «حكومة «اليساريين» برئاسة بينيت أكثر يمينية من حكومة نتنياهو بعشر درجات،» *معاريف*، ٣٠ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/36rtbYQ.

١٤ رونيت فاردي، «جدعون ساعر: بروفايل،» *مجلة ليبرال*، ١٢ تموز ٢٠٢١، https://bit.ly/3CDTkj8.

١٥ يائير لبيد، «الأيام الـ ١٠٠ الأولى من سياسة خارجية مختلفة،» *هآرتس*، ١٩ أيلول ٢٠٢١، https://bit.ly/3wi4jNU.

١٦ مدار، «اليسار الإسرائيلي وعملية السلام: من السلام الآن، إلى السلام لاحقًا، إلى لا سلام أبدًا،» سلسلة أوراق إسرائيلية ٧٣ (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله، أيلول ٢٠٢١).

١٧ انظر/ي موقع «يوجد مستقبل» على الرابط الآتي: https://www.yeshatid.org.il.

١٨ أمنون لورد، «بدأت المعركة حول سردية حكم نتنياهو، *يسرائيل هيوم*، ٢٤ حزيران ٢٠٢١، https://bit.ly/3CMhaJo.

١٩ أوري بار يوسف، «نتنياهو درع واقية لإسرائيل؟ أحقًا؟،» *هآرتس*، ١٠ تشرين الأول ٢٠٢١، https://bit.ly/3qcxYnU

٢٠ المرجع السابق.

٢١ سليم سلامة، مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية للعام ٢٠٢١: تراجعٌ مستمر حادّ في ثقة الجمهور بمؤسسات الدولة وأذرع السلطة!، *ملحق المشهد الإسرائيلي*، (المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية– مدار، رام الله، ١٠ كانون الثاني ٢٠٢٢)، https://bit.ly/3HU4SzN

٢٢ المرجع السابق.

٢٣ يوحنان بلسنر والبروفسور تمار هيرمان، «مؤشر الديمقراطية الإسرائيلية ٢٠٢١،» *المعهد الإسرائيلي للديمقراطية*، https://bit.ly/3CS4elw.

٢٤ سليم سلامة، «مؤشر الديمقراطية....».

٢٥ بلسنر وهيرمان،«مؤشر الديمقراطية....»..

٢٦ يوحنان بلسنر، أسباب تراجُع ثقة الجمهور الإسرائيلي بالمؤسسات الحكومية، موقع *N12*، ٩ كانون الثاني ٢٠٢٢، https://bit.ly/3w87zeO.